مطالبة الصحة العالمية بالتدخل لعدم استخدامها كسلاح بيولوجي

مليارات من جراثيم السل القاتلة في قبضة الإرهابيين بتعز

توافد قيادات وعناصر التنظيمات الإرهابية وتحديداً من داعش والقاعدة إلى محافظة تعز خلال العامين الماضيين وكذلك وصول عشرات العناصر من سوريا والعراق لا يمكن أن يكون بعيداً عما جرى ويجري في تعز والتي آخرها الاستيلاء على حوافظ بكتيريا تجارب السل من مركز الدرن بمدينة تعز وما يمكن أن تمثله من كارثة تتهدد محافظة تعز والمحافظات الأخرى خصوصاً بعد أن تم نهب حاضنات مزارع جرثومية أو ما تُسمى بمزارع بكتيريا السل المقاومة للأدوية من مستشفى الدرن.. وفي محاولة للتهرب من المسئولية كانت هناك محاولات فاشلة من قيادات محسوبة على حزب الإصلاح والناصريين لاحتواء الفضيحة الكارثية عبر نشر منشورين لما يُسمى مدير مدير مكتب الصحة السامعي ونائبه عبدالحق ود.أبلان زعموا فيهما انه لا يوجد خطر بيئي وانه تم احتواء الأمر بهذا المنطق السمج كما برروا عملية نهب تلك الحاضنات، مما دفع مختصين وناشطين من محافظة تعز للرد على تلك السخافات وأكدوا أن اللجنة المكلفة كانت مهمتها طمس معالم الجريمة، محذرين من أن هناك كارثة جرثومية تطل برأسها على تعز .

نهب حاضنات البكتيريا من مستشفى الدرن بتعز عمل منظم نفذه متطرفون

اللجنة المشكَّلة من الإصلاح والناصريين حاولت التستر على الفضيحة الكارثية

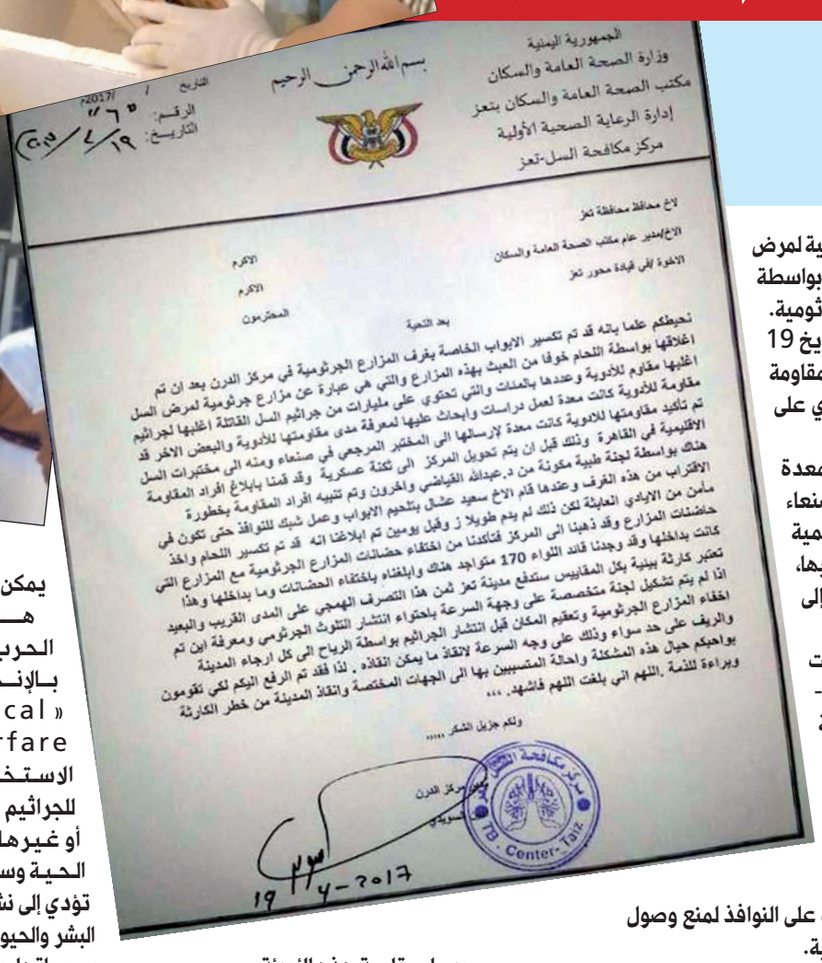

الجمهورية اليمنية
وزارة الصحة العامة والسكان
مكتب الصحة العامة والسكان بتعز
إدارة الرعاية الصحية الأولية
مركز مكافحة السل-تعز

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: "٦٥"
التاريخ: ١٩/٤/٢٠١٧

لاخ محافظة تعز

الاخ/مدير عام مكتب الصحة العامة والسكان

الاخوة /في قيادة محور تعز

الاكرم

الاكرم

المحترمون

بعد التحية

نحيطكم علما بانه قد تم تكسير الابواب الخاصة بغرف المزارع الجرثومية في مركز الدرن بعد ان تم اغلاقها بواسطة اللحام خوفا من العبث بهذه المزارع والتي هي عبارة عن مزارع جرثومية لمرض السل اغلبها مقاوم للادوية وعددها بالمئات والتي تحتوي على مليارات من جراثيم السل القاتلة اغلبها لجراثيم مقاومة للادوية كانت معدة لعمل دراسات وابحاث عليها لمعرفة مدى مقاومتها للادوية والبعض الاخر قد تم تاكيد مقاومتها للادوية كانت معدة لإرسالها الى المختبر المرجعي في صنعاء ومنه الى مختبرات السل الاقليمية في القاهرة وذلك قبل ان يتم تحويل المركز الى ثكنة عسكرية وقد قمنا بابلاغ افراد المقاومة هناك بواسطة لجنة طبية مكونة من د.عبدالله القياضي واخرون وتم تنبيه افراد المقاومة بخطورة الاقتراب من هذه الغرف وعندها قام الاخ سعيد عشال بتلحيم الابواب وعمل شبك للتوافذ حتى تكون في مأمن من الايادي العابثة لكن ذلك لم يدم طويلا ز وقبل يومين تم ابلاغنا انه قد تم تكسير اللحام واخذ حاضنات المزارع وقد ذهبنا الى المركز فتأكدنا من اختفاء حضانات المزارع الجرثومية مع المزارع التي كانت بداخلها وقد وجدنا قائد اللواء 170 متواجد هناك وابلغناه باختفاء الحضانات وما بداخلها وهذا تعتبر كارثة بيئية بكل المقاييس ستدفع مدينة تعز ثمن هذا التصرف الهمجي على المدى القريب والبعيد اذا لم يتم تشكيل لجنة متخصصة على وجهة السرعة باحتواء انتشار التلوث الجرثومي ومعرفة اين تم اخفاء المزارع الجرثومية وتعقيم المكان قبل انتشار الجراثيم بواسطة الرياح الى كل ارجاء المدينة والريف على حد سواء وذلك على وجه السرعة لانقاذ ما يمكن انقاذه . لذا فقد تم الرفع اليكم لكي تقومون بواجبكم حيال هذه المشكلة واحالة المتسببين بها الى الجهات المختصة وانقاذ المدينة من خطر الكارثة وبراءة للذمة .اللهم اني بلغت اللهم فاشهد. ...

ولكم جزيل الشكر .....

مدير مكتب الصحة العامة والسكان بتعز
مركز مكافحة السل
TB Center-Taiz

19/4/2017

وقالت مصادر محلية: إن لجنة شكلت من قبل السلطة المحلية في المحافظة، التابعة لما تُسمى بحكومة الفار هادي نزلت إلى المستشفى للوقوف على الجريمة.

وذكرت المصادر أن اللجنة وجدت أنابيب مكسرة خاصة بالبكتيريا، فقامت بإتلافها بمادة الفرمالين ، بحسب المركز الاعلامي بتعز" .

ويرى مختصون أن ما قامت به اللجنة ليس أكثر من إزالة لمعالم الجريمة في مركز السل بمدينة تعز.

واعتبروا أن إتلاف اللجنة للأنابيب التي وجدت مكسرة دون تحقيق أو مطابقة يكشف أن الهدف هو إزالة أي معالم للجريمة التي يمكن الاستدلال بها للوقوف على الجريمة وكشف خيوطها.

وطالبوا منظمة الصحة العالمية ومنظمات عالمية بالتدخل لوقف وقوع كارثة بيولوجية أو الحد منها في مدينة تعز والحيلولة دون تمكن الإرهابيين من تنفيذ عمل إرهابي جرثومي يجري الإعداد له في محافظة تعز.

ويقول مصدر طبي -بحسب العديد من وسائل الإعلام: إن المسلحين الذي قاموا بعملية تكسير أبواب غرفة العزل في مركز السل لم يتم إيقافهم.

وفي الوقت ذاته لم تقم السلطات الأمنية التابعة لحكومة فنادق الرياض بواجباتها في التحقيق في هذه الجريمة التي سيدفع ثمنها المجتمع.

واعتبر المصدر أن ما حصل يمثل استهتاراً بأرواح البشر وعملاً ممنهجاً تقف خلفه جهات نافذة، وتسعى لامتصاص التصعيد الإعلامي والغضب الشعبي لتمرير هذا العمل الذي وصفه بالممنهج.

وأكد أن علاقة الجماعة المسلحة التي نهبت مزارع البكتيريا بعناصر متطرفة، كافية للحكم على ما وراء عملية النهب؟

وحذر المصدر الطبي من التهاون في الأمر، معتبراً أن هذه المزارع يمكن استخدامها من قبل تنظيمات إرهابية كأسلحة بيولوجية ستلحق كارثة بأي منطقة تستهدف.

وأشار إلى أنه يتوجب على الجهات الأمنية التحقيق مع المسلحين الناهبين لحاضنات البكتيريا وضرورة معرفة مكانها وما بداخلها من أنابيب كون الأنبوبة الواحدة بحجم القلم وتحوي على مليارات البكتيريا الحاملة لوباء السل والمقاومة للأدوية.

إلى كذلك كشف مركز السل بمدينة تعز عن حجم الجريمة التي ارتكبتها مجموعة مسلحة من حزب الإصلاح، بقيادة عرفات الصوفي، محذراً من وقوع كارثة بيولوجية.

وأشار المركز- في مذكرة له وجهها إلى محافظ تعز المعين من الفار هادي علي المعمري ومدير مكتب الصحة وقيادة محور تعز العسكري- إلى أنه تم تكسير أبواب غرف المزارع الجرثومية لمرض السل. مؤكداً أن الغرف تم إغلاقها بواسطة اللحام خوفاً من العبث بالمزارع الجرثومية.

وأوضحت المذكرة -المؤرخة بتاريخ 19 إبريل 2017م- أن اغلب المزارع مقاومة للأدوية وعددها بالمئات، وتحتوي على مليارات من جراثيم السل القاتلة.

ونوهت الى أن تلك المزارع كانت معدة لإرسالها إلى المختبر المرجعي بصنعاء ومنه إلى مختبرات السل الإقليمية بالقاهرة، لعمل دراسات وأبحاث عليها، وذلك قبل أن يتم تحويل المركز إلى ثكنة عسكرية.

وكشفت أن إدارة مركز السل أبلغت عناصر ما تُسمى المقاومة في المركز- بعد تحويله إلى ثكنة عسكرية بواسطة الدكتور عبدالله القياضي وآخرين- بخطورة الاقتراب من غرف المزارع الجرثومية.

وأكدت المذكرة أن إدارة المركز كلفت شخصاً يُدعى سعيد عشال بتلحيم أبواب الغرف وعمل شبك على النوافذ لمنع وصول الأيادي العابثة إلى المزارع الجرثومية.

وأفاد مركز السل أنه تم إبلاغ إدارة المركز قبل يومين - من تاريخ المذكرة - أنه تم تكسير الأبواب ونهب حاضنات المزارع.

وأشارت المذكرة الى أن إدارة المركز ذهبت إلى المكان، فتأكدت من اختفاء حاضنات المزارع الجرثومية مع المزارع التي كانت بداخلها.

وحسب المذكرة فإن إدارة المركز أبلغت قائد اللواء 170 باختفاء الحاضنات وما بداخلها، أثناء تواجده في المركز عند زيارة الإدارة.

واعتبرت إدارة مركز السل أن ما حصل كارثة بيئية بكل المقاييس، ستدفع ثمنها مدينة تعز على المدى القريب والبعيد، جراء تصرف همجي، في حال لم تشكل لجنة متخصصة على وجه السرعة لاحتواء انتشار التلوث الجرثومي ومعرفة المكان الذي أخفيت فيه المزارع الجرثومية وتعقيم المكان قبل انتشار الجراثيم بواسطة الرياح إلى كل أرجاء المدينة والريف على حد سواء، حتى يمكن إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

هذا وتعرف الحرب البيولوجية، بالإنجليزية: «Biological Warfare» هي الاستخدام المتعمد للجراثيم أو الفيروسات أو غيرها من الكائنات الحية وسمومها التي تؤدي إلى نشر الأوبئة بين البشر والحيوانات والنباتات، ومسبباتها. ويطلق البعض وسبل مقاومة هذه الأوبئة على هذا النوع من الحروب اسم الحرب البكتيرية، أو الحرب الجرثومية، غير أن تعبير الحرب البيولوجية أكثر دقة لشموليته.

وتعتبر جراثيم السل ثاني أخطر مرض قاتل بعد مرض نقص المناعة المكتسبة الإيدز.

هذا وأفادت مصادر محلية أن ميليشيات حزب الإصلاح التي يقودها المدعو عرفات الصوفي- المقرب من المرتزق الإخواني حمود سعيد المخلافي- قاموا بتكسير غرفة العزل الملحمة والمعزولة في مركز الدرن، الكائن خلف مستشفى الثورة شرق مكتب الصحة العامة والسكان بمدينة تعز.

وأوضحت المصادر أن الصوفي وجماعته قاموا الاثنين 17 أبريل الجاري بنهب حوافظ بكتيريا تجارب السل المحقونة بالمضادات الحيوية والمقاومة للأدوية، ونقلوها إلى مكان مجهول.

وتفيد مصادر مطلعة، أن الجماعة المسلحة التي قامت بعملية نهب حوافظ البكتيريا لها ارتباطات بعناصر إرهابية في تنظيمي داعش والقاعدة بمدينة تعز.

وحسب المصادر فإن عرفات الصوفي لديه ارتباطات بالإرهابي المدعو معاذ المشمشة المكني (أبو همام الصنعاني) أمير تنظيم داعش بمدينة تعز والذي يتخذ من حي سوق الصميل معقلاً له.

وكان مركز الدرن بمدينة تعز قد أغلق في مايو العام قبل الماضي 2015م بسبب عدم توافر الأدوية اللازمة لعلاج مرضى السل واستيلاء ميليشيات حزب الإصلاح على المبنى وتحويله إلى ثكنة عسكرية تابعة لميليشياته..

الى ذلك حذر مدير عام مكتب الصحة العامة والسكان بمحافظة تعز الدكتور حسن العزي، العناصر التي نهبت الحوافظ التي تحتوي على البكتيريا المخصصة لتجارب السل، من فتحها أوالعبث بها لأن ذلك سيؤدي لحدوث كارثة بيئية تهدد حياة المواطنين ليس في مدينة تعز فحسب بل ستشمل كافة المناطق والقرى بالمحافظة، وذلك بانتشار وباء السل المقاوم للعلاج -لاسمح الله .

وقال الدكتور العزي : إن عناصر مسلحة تابعة لما تُسمى (المقاومة) قامت بكسر البوابة الخاصة بمختبر مركز الدرن والذي يحتوي على المئات من حاضنات مزارع بكتيريا جرثومية قاتلة «عصيات السل المقاومة للعلاج»..

وحمل مديرعام مكتب الصحة والسكان بمحافظة تعز قيادات الجماعات المسلحة التي تسيطر على مدينة تعز مسؤولية مايحدث من عبث للمنشآت الصحية الواقعة في نطاق سيطرتهم والتي تعرض العديد منها للاعتداءات المتكررة جراء الانفلات الأمني والصراعات التي تشهدها المدينة وكان آخرها ما تعرضت له هيئة مستشفى الثورة وكادرها الطبي، الأمر الذي أدى الى حرمان المواطنين من حصولهم على الخدمات الصحية.. داعياً جميع القوى السياسية والقيادات العسكرية والوجهاء والأعيان الى التصدي لتلك الجماعات وإعادة الحوافظ التي تحوي عصيات السل الخطيرة الى مكانها والتحريز عليها مع ضمان حمايتها في أماكن بعيدة عن سطوة العصابات.

قضية التأمينات تضع حقوق مئات الآلاف من المتقاعدين على كف عفريت

تواصُل احتجاجات الموظفين.. ومبنى الهيئة في قبضة المسلحين

حذف أخبار رئيس الوزراء تصعيد خطير

قضية الهيئة العامة للتأمينات أصبحت توظف بطريقة تنذر بتداعيات خطيرة ستمس مئات الآلاف من المتقاعدين والذين تقدر مرتباتهم الشهرية بمبلغ 15 مليون دولار، خصوصاً وان قرارات صدرت من الجهات المختصة لحسم هذه القضية، وإذا لم يستطع المجلس السياسي وحكومة الإنقاذ الوطني فرض وتنفيذ قراراتهما فالأولى أن يقدما استقالتيهما، لأن أي تراجع عن القرارات يعني ليس تمريغ هيبة الدولة بالوحل.. وإنما إعلان وفاة للدستور والقانون وجعل الوظيفة العامة تخضع لقانون الغاب.

والمثير للاستغراب فعلاً أن تظل قضية هيئة التأمينات معلقة على الرغم من أن ما تُسمى باللجنة الثورية سبق وان أصدرت قراراً قضى بتعيين نائب لرئيس الهيئة بطريقة مخالفة للقانون ودون رفع من الوزير المختص ومع ذلك يباشر عمله من يومها، إضافة الى أن المدير المالي أيضاً عُيِّن من قبل ما تسمى باللجنة الثورية، ما يجعل استمرار احتلال هيئة التأمينات والمعاشات يهدف الى الدوس على الدستور والقانون وليّ ذراع المؤتمر الشعبي العام وحلفائه، أو كما يقال انقلاباً على الاتفاقات التي تم التوصل اليها بين المؤتمر وأنصار الله وفي محاولة لتصعيد الموقف قامت وكالة سبأ الرسمية -عصر السبت- بحذف خبر لقاء رئيس الوزراء الدكتور عبدالله الشعور ورئيس الهيئة العامة للتأمينات.. وجاءت عملية حذف الخبر بعد نشره لتظهر خطورة تداعيات هذه المشكلة والتي أصبحت تطال ليس فقط قرار رئيس الحكومة التوافقي وإنما وصل الاستهتار الى منع نشر أي أخبار لرئيس الوزراء الرسمية حتى وإن كانت متعلقة بقضية التأمينات، في خرق واضح للاتفاقات ولما جاء في البيان الصادر عن اللقاء الموسع بداية مارس.

الى ذلك رفع رئيس الهيئة العامة للتأمينات الدكتور علي الشعور -السبت- مذكرتين الى رئيس الوزراء ومحافظ البنك المركزي بخصوص صرف مرتبات المتقاعدين لشهر يناير 2017م.

وقد وجه رئيس الحكومة مذكرة بتاريخ 22 ابريل الى محافظ البنك المركزي بصرف معاشات المتقاعدين لشهر يناير بناء على رفع رئيس الهيئة الدكتور علي الشعور، في تأكيد على رفض محاولات فرض رئيس للهيئة بقوة السلاح..

هذا ويواصل موظفو هيئة التأمينات احتجاجاتهم الرافضة لاستمرار احتلال مبنى الهيئة من قبل المسلحين يومياً، فيما لا تبدو أن هناك حلولاً يمكن التوصل اليها، في إصرار على إلحاق الضرر بحقوق المتقاعدين في جميع المحافظات، الأمر الذي ينذر بضياع حقوقهم نهائياً.

في سابقة خطيرة..

إحالة 14 صحفياً في «مؤسسة الثورة» إلى نيابة الأموال العامة

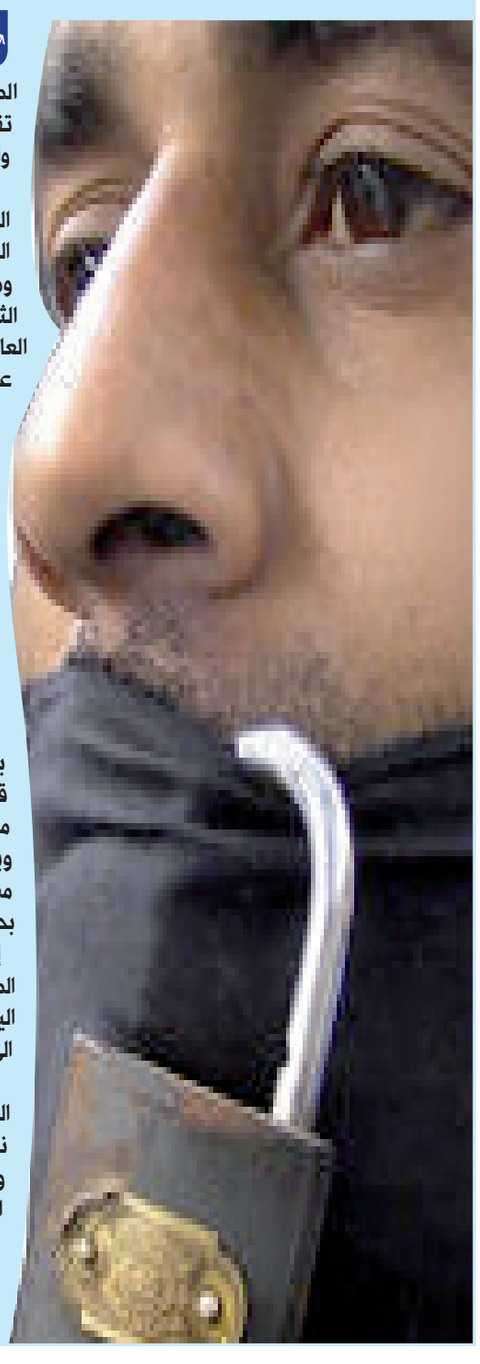

منذ قيام الجمهورية اليمنية في الـ22 من مايو عام 1990م شهدت الحريات الصحفية قفزة كبيرة لم يشهدها أي قطر عربي تقريباً وقد اقترنت بإعلان التعددية السياسية والحزبية.

ولكن وللأسف الشديد فقد تراجعت هذه الحريات الصحفية كثيراً الى الوراء خاصة بعد حكم الإعدام الذي صدر بحق الصحفي يحيى عبدالرقيب الجبيحي، ومؤخراً إحالة 14 كاتباً وصحفياً ورساماً في مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر إلى نيابة الأموال العامة بتهمة إثارة الفوضى في سابقة هي الأولى على الرغم من أن المشكلة سببها المطالبة بصرف مرتباتهم.

وقال احد الزملاء المحالين للنيابة في تصريح لـ«الميثاق»: إنه تم استدعاء 14 صحفياً من صحفيي مؤسسة الثورة من قبل نيابة الأموال العامة وذلك للنظر في الدعوى المرفوعة ضدهم من قبل رئيس تحرير صحيفة "الثورة" الرسمية والذي اتهمهم بإثارة الفوضى ومحاولة الاعتداء عليه.

مضيفاً: أنه قد نشب خلاف بين الصحفيين وقيادة المؤسسة بشأن صرف مستحقاتهم وتدخل الأمن حينها.. وتم احتواء المشكلة إلاّ أنه صدر قرار بإيقاف الزملاء عن العمل دون إجراء تحقيق من قبل الشئون القانونية حسب ماهو متبع.. ودون معرفة ماهي الفوضى التي أثارها الزملاء الصحفيون، ويدرك الجميع أنها على علاقة بمطالبهم بصرف مستحقاتهم وهو حق مشروع لأي موظف أن يطالب بحقوقه المكتسبة.

إن مثل هذا الإجراء يعد تراجعاً خطيراً على حرية الصحافة والصحفيين، وينسف كل ما استطاع الصحفي اليمني تحقيقه من انتصار للحريات الصحفية، إضافة الى أنه يتنافى مع قانون الصحافة والمطبوعات.

ونحن في صحيفة «الميثاق» إذ نتضامن مع الزملاء الصحفيين في مؤسسة الثورة، فإننا في الوقت ذاته نطالب قيادة مؤسسة الثورة بالتراجع عن قرارها ومعالجة مشاكل الصحفيين وان تعمل بهدف الانتصار لحرية الصحافة كجزء من معركة شعبنا ضد العدوان بدلاً من زيادة معاناة الصحفيين والتضييق عليهم كونها المؤسسة الصحفية الكبرى الرسمية في اليمن.